الأمم المتحدة

الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ

Distr.
GENERAL

FCCC/IDR.1(SUM)/HUN
26 August 1997
ARABIC
Original: ENGLISH

ملخص

التقرير عن الاستعراض المتعمق للبلاغ الوطني

لهنغاريا

(يرد النص الكامل للتقرير (بالإنكليزية فقط) في الوثيقة FCCC/IDR.1/HUN)

فريق الاستعراض:

ماهندرا كومار، فيجي
سيرينا أدلر، رومانيا
فيونا مولينز، أمانة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
سمير عاموس، مستشار
بير ستيانسن، أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، منسق

متاح أيضا على شبكة الاتصالات العالمية (http://www.unfccc.de)

ملخص[1]

١- صدقت هنغاريا على الاتفاقية في ٢٤ شباط/فبراير ١٩٩٤ وورد بلاغها الوطني في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. وأجري الاستعراض المتعمق للبلاغ الوطني في الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ إلى أيار/مايو ١٩٩٧، وشمل زيارة قام بها فريق الاستعراض من ٢٥ إلى ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦. وضم الفريق خبراء من فيجي، ورومانيا، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ووجد الفريق أن البلاغ يستجيب للمتطلبات الرئيسية للمبادئ التوجيهية العامة لإعداد التقارير. وكان للمعلومات الإضافية والمواد التي قدمت لفريق الاستعراض أن حسنت بدرجة كبيرة فهم الظروف الوطنية وزادت في نفس الوقت من شفافية البلاغ.

٢- لقد شهد الاقتصاد الهنغاري تغيرات هيكلية كبرى في انتقاله إلى اقتصاد السوق منذ أواخر الثمانينات. فقد هبط الإنتاج الصناعي بدرجة كبيرة. كذلك انخفض الإنتاج الزراعي على مدى الـ١٥ عاما الماضية، ولكن هذا القطاع الهام نسبيا لا يزال يمثل ١٥ إلى ٢٠ في المائة من إجمالي الناتج الداخلي. غير أن الانخفاض في الناتج الإجمالي الداخلي قد توقف فيما يبدو في منتصف الطريق في التسعينات. وتتابع الحكومة بسرعة واهتمام كبير سياسة خصخصة وإلغاء للقيود، بما في ذلك في قطاع الطاقة. وتولى أولوية عالية لمواءمة تشريعها بما يتمشى مع تشريع الجماعة الأوروبية تحسبا لإمكان الانضمام إليها في المستقبل، ولإقامة إطار قانوني لدعم اقتصاد يقوم على السوق. ووقت الزيارة كانت هنغاريا تواجه تحديات بناء ودعم مؤسسات لتنفيذ وتطبيق القوانين الجديدة.

٣- ووقت الزيارة، كان معدل التضخم السنوي يقدر بـ٢٠-٢٥ في المائة ومعدلات الفوائد الحقيقية بنحو ٦-٨ في المائة. وكان معدل البطالة أعلى من ١٠ في المائة، وكانت هنغاريا مدينة بدين خارجي كبير. ويجري بذل جهود مطردة للوصول إلى أسعار أساسها السوق لمواد الطاقة وحيث يجري منذ بضع سنوات استقاء بعضها (وخاصة منتجات النفط) من أسعار السوق العالمية. وقد أدى ذلك، مقرونا بآثار الضرائب، إلى رفعها إلى نفس المستوى السائد في بعض بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بل وحتى إلى أعلى منه. وكانت بعض القطاعات والسلع الأساسية (ولا سيما الكهرباء، والغاز، والتدفئة لبعض جماعات المستهلكين) لا تستند كلية إلى قوى السوق وقت الزيارة. وقد انخفض إنتاج الفحم انخفاضا هائلا، ولكنه لا يزال يتوقع لبعض الإنتاج أن يظل تنافسيا. واحتياطيات مواد الوقود الأحفورية الأخرى صغيرة، بينما قد يكون لبعض مصادر الطاقة المتجددة إمكانات أكبر بالرغم من محدودية استخدامها في الوقت الحاضر. ويعتمد نصف إمدادات الكهرباء على الطاقة النووية. ويعتقد أن الكفاءة في مجال الطاقة تقل بنسبة ٢٠ إلى ٣٠ في المائة عن مستوى بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي الأخرى.

---

(١) وفقا لمقرر مؤتمر الأطراف ٢/م أ-١، أبلغ المشروع الكامل لهذا التقرير إلى حكومة هنغاريا، ولم يكن لها تعليقات عليه.

٤- وقد أكد البلاغ على المرونة التي سمحت بها الاتفاقية (المادة ٤-٦) للأطراف التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، حيث استخدمتها هنغاريا تحديدا في اختيار سنة الأساس وفيما يتعلق بتوافر ونوعية الإسقاطات وبعض بيانات الجرد. وقد اختارت هنغاريا متوسط أرقام انبعاثات غازات الدفيئة للسنوات ١٩٨٥-١٩٨٧ كأرقام لفترة الأساس في الجرد ولكنها عرضت أيضا أرقاما لسنة ١٩٩٠. وفي آذار/مارس ١٩٩٧، قدمت الأرقام للسنوات ١٩٩١-١٩٩٤ كإضافة إلى المعلومات التي قدمت في البلاغ الوطني الأول. وقد ذُكر أن انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون في فترة الأساس بلغت ٨٤ مليون طن، وهو ما يمثل بالنسبة للفرد مستوى يقل كثيرا عن المتوسط لبلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ ٨ أطنان مقابل ١٢ طنا. وقد أدى الكساد وإعادة الهيكلة الاقتصادية إلى انخفاض حاد في انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون التي بلغت ٥٩ مليون طن في ١٩٩٤. وتلتزم هنغاريا بتثبيت الانبعاثات الوطنية لثاني أوكسيد الكربون ويشير البلاغ أيضا في المقدمة إلى الالتزام بتثبيت انبعاثات غازات الدفيئة.

٥- وعلى أساس طاقات الاحترار العالمي لـ١٩٩٥ التي استنتجها الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، بلغت الأهمية النسبية لثاني أوكسيد الكربون ٧٥ في المائة وللميثان ٢١ في المائة والأوكسيد النيتري ٣ في المائة من انبعاثات هذه الغازات في ١٩٩٤، وكان هذا الرقم الأخير منخفضا بسبب قلة استخدام المخصبات الاصطناعية. وقد ذُكرت الأرقام أيضا لغازات الدفيئة غير المباشرة: أول أوكسيد الكربون وأوكسيدات النيتروجين والمركبات العضوية المتطايرة غير الميثان، ولكنها لم تُذكر لانبعاثات الهيدروفلوروكربون والكربون المشبَّع بالفلور وسداسي فلوريد الكبريت، والتي يفترض الفريق أن انبعاثاتها في سنة ١٩٩٠ كانت صغيرة أو منعدمة. وقد شملت أرقام ثاني أوكسيد الكربون في البلاغ الانبعاثات من مستودعات الوقود والمواد الأولية. وقد بدا أن نقص البيانات عن الانبعاثات من قطاع النفايات لفترة الأساس و١٩٩٠ هو النقص الأكثر أهمية، ففي ١٩٩٤ أسهم هذا القطاع بنحو ٢٥ في المائة من انبعاثات الميثان (CH_4). وقد عولجت هذه المسائل بشفافية في البلاغ وفسرت بنقص المنهجيات الملائمة والموارد والبيانات المرجعية. وألقت الوثائق الإضافية التي قدمت أثناء الاستعراض المتعمق مزيدا من الضوء على هذه المسائل وتضمنت تنقيحا لبعض التقديرات السابقة على أساس تقدير أكثر تفصيلا يتمشى مع المبادئ التوجيهية العامة للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ.

٦- ولاحظ الفريق أن البلاغ قدم استعراضا عاما لجهود صون الطاقة ووصفا لممارسات الإدارة المتصلة بالغابات. ولم تضع هنغاريا بعد سياسات وتدابير يحفزها تغير المناخ تتصل بالانبعاثات من الزراعة والنفايات والعمليات الصناعية، ولكن هناك سياسات وتدابير أخرى تؤثر عليها. فقد عُرض البرنامج الوطني لتحسين كفاءة الطاقة وصون الطاقة، الذي اعتمدت في إطاره خطة عمل في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، كإطار هام لتحقيق تخفيضات كبيرة في انبعاثات غازات الدفيئة. ويجري التركيز على زيادة الوعي لدى الجمهور، وتحسين كفاءة الطاقة على جانب الطلب وتحسين إدارة قطاع النقل. غير أن التنفيذ عوّق بشكل خطير بسبب نقص التمويل العام، الذي يتسم بأهمية خاصة بالنظر إلى ارتفاع معدلات التضخم والفائدة. وقد لاحظ الفريق الإسهام الهام بالأموال والخبرة الذي تم من خلال المشاريع الثنائية والمتعددة الأطراف، وخاصة مع الجماعة الأوروبية.

٧- وقد غطت الإسقاطات الواردة في البلاغ لعام ٢٠٠٠ الانبعاثات من مصادر الطاقة وكذلك من المصادر الزراعية ومصادر الميثان الهاربة. ولاحظ الفريق أنه على الرغم من استخدام نهج مناسب لإسقاطات الطاقة، فإنه يجب النظر إلى النتائج بنظرة التشكك الشديد بسبب نقص البيانات التاريخية الملائمة كأساس لنماذج

الإسقاط، نتيجة لعملية الانتقال. ورغم الشكوك وإمكانية أن تكون انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون قد بدأت تزداد حوالي عام ١٩٩٥، فإنه يتوقع لهذه الانبعاثات أن تكون أقل بكثير في عام ٢٠٠٠ عن متوسط ما كانت عليه في ١٩٨٥-١٩٨٧، بل ويمكن أن تظل دون مستوى ١٩٩٠. ولاحظ الفريق بوجه خاص عدم اليقين الناجم عن إعادة هيكلة قطاع الطاقة وإلغاء القيود فيه. وتوقع البلاغ لانبعاثات الميثان من الزراعة والمصادر الهاربة أن تنخفض بنسبة ٦٠ في المائة في مجملها، وذلك إلى حد بعيد بسبب الانخفاض في تعدين الفحم. ولاحظ الفريق أن الانبعاثات من قطاع النفايات يتوقع لها أن ترتفع إذا أخذت المستويات في الارتفاع مع ارتفاع الدخول، ولكن ذلك يمكن أن يعوضه إدخال سياسات لمعالجة النفايات وتقليلها إلى أدنى حد. وقُدِّر لانبعاثات أوكسيد النيتروز من احتراق الوقود، والتي تمثل ثلثي انبعاثات سنة الأساس، أن تنخفض بنسبة تصل إلى الثلث، بينما أوضحت الزيارة أن الانبعاثات الزراعية لا يتوقع لها أن تزداد.

٨- ولاحظ الفريق أن هنغاريا معرضة بوجه خاص لآثار تغير المناخ الذي يؤثر على إمدادات المياه. وليس لديها استراتيجية واضحة وشاملة للتكيف، على الرغم من أن بعض الأنشطة الجارية، على مستوى البحث والتطوير في الغالب، وثيقة الصلة بهذه المسألة. ولم يغط البلاغ هذه المسائل. فقد تحدثت هنغاريا عن البحوث والرصد المنهجي الذي جرى على مدى سنوات عديدة في مجالات المناخ والأرصاد الجوية والإيكولوجيا. بيد أن التمويل العام للبحوث قد خفض بدرجة كبيرة في الفترة الانتقالية.

٩- وقد جرت أنشطة عديدة تتصل بتغير المناخ في إطار التعاون الدولي الثنائي والمتعدد الأطراف، وشملت التقييمات التقنية وكذلك جهود التخفيف من الآثار. وقد وفر ذلك في كثير من الأحيان الأموال والخبرة التي تستخدم في هنغاريا، ولكن الخبرة الهنغارية تستخدم أيضا في جهود تعاونية مع بلدان أخرى تمر بمرحلة انتقال، وكذلك مع مؤسسات دولية وإقليمية. ولاحظ الفريق أن هناك عمليات لإشراك المنظمات غير الحكومية في تنفيذ الاتفاقية، وأن عددا من المبادرات يهدف إلى تحسين وعي الجمهور.

- - - - -